QCPA
جمعية المحاسبين القانونيين القطرية

تصدر عن جمعية المحاسبين القانونيين القطرية
مجلة متخصصة في عالم المال والأعمال

Issue No. 01 OCTOBER 2018

AWQIA
أوقية

قطر
تهزم الحصار بالأرقام

تدشين الموقع الالكتروني للجمعية

إنشاء قاعدة بيانات جديدة للأعضاء

وزير التنمية الإدارية والعمل والشؤون الاجتماعية يلتقي مجلس إدارة الجمعية

مجلس الإدارة يعتمد خطة البرامج التدريبية الجديدة لعام ٢٠١٨/٢٠١٩

5 012345 678900

التحويلية
QIMC

الشركة القطرية للصناعات التحويلية (ش.م.ق.)
QATAR INDUSTRIAL MANUFACTURING CO. (Q.S.C.)

The true essentials towards a promising future

رائدة في مجال الصناعات المتوسطة والكبيرة في دولة قطر

تأتي الشركة القطرية للصناعات التحويلية في مقدمة الشركات الصناعية المتنامية بوتيرة متسارعة في دولة قطر. نحن نواصل زيادة حضورنا في الاقتصاد المتنامي في دولة قطر من خلال إقامة مشاريع صناعية ذات جدوى اقتصادية ومؤشرات ربحية جيدة لتساهم في دعم رؤية قطر

QPS قطر لأحجار التبليط Qatar Paving Stones
QSTP مصنع قطر لمعالجة الرمال QATAR SAND TREATMENT PLANT
Q.C.B.C. شركة قطر للطوب الأحمر QATAR CLAY BRICKS CO.
QSG الشركة القطرية السعودية لصناعة الجبس QATAR-SAUDI GYPSUM INDUSTRIES CO.
AQAP شركة أمنتيت قطر لأنابيب الضغط AMANTIT QATAR PIPES CO. LTD.
Saraplast Qatar W.L.L.
NAPICO الشركة الوطنية للصناعات البترولية
QPPC
QWPC
Gasal غسال
GC
Q-ACIDS شركة قطر للأحماض العضوية
Q-COAT
QALEX شركة قطر لصناعة الألمنيوم QATAR ALUMINUM EXTRUSION CO.
KLJ ORGANIC-QATAR W.L.L. شركة كي إل جي قطر للمواد العضوية ذ.م.م
Qjet كيوجت
FOOD
MAHASEEL

www.qimc.com.qa

الافتتاحية

تواصل جمعية المحاسبين القانونيين القطرية مسيرتها بخطى ثابتة نحو تحقيق الانجازات والنهوض بمهنة المحاسبة والارتقاء بها في ظل الطفرة التنموية الكبيرة التي تشهدها دولة قطر والتي تشمل مختلف القطاعات وذلك بدعم وتوجيهات سيدي حضرة صاحب السمو الشيخ تميم بن حمد آل ثاني أمير البلاد المفدى حفظه اللّه.

وقد نجحت الجمعية في ترسيخ مكانتها وتعزيز علاقتها مع جميع الجهات المعنية في الدولة ما يعكس الإدراك الكامل بأهمية تلك المهنة ودورها في تعزيز الاقتصاد الوطني.

وتبذل جمعية المحاسبين القانونيين القطرية أقصى الجهود لمواجهة التحديات التي تعوق مسيرة التطوير في مهنة المحاسبة، وإزالة العوائق التي تمنعها من مواكبة مستوى التطور الاقتصادي المتميز الذي وصلت اليه البلاد ولتحقيق أهداف رؤية قطر الوطنية 2030.

كما تواصل الجمعية تقديم المقترحات والتوصيات الرامية إلى تطوير سبل وآليات ومجالات المحاسبة والقوانين المحاسبية لتتلاءم مع المستجدات المتغيرة في مجال الأعمال والاستثمار، بالإضافة إلى سعيها الدائم إلى تقديم الدعم المستمرّ والتدريب اللازم لتأهيل المحاسبين والمدققين لرفع مستواهم العلمي وجودة أدائهم المهني، بل وتشجيع المواطنين القطريين أيضاً على الالتحاق بالمهنة ومزاولتها لضمان إنشاء قاعدة متميزة من الكوادر الوطنية المدربة والمحترفة.

وتعمل الجمعية بشكل مستمرّ على مراجعة واقتراح وتعديل معايير المحاسبة والمراجعة وقواعد سلوك وآداب المهنة لتعزيز الإيجابيات وتقليل السلبيات بناء على أحدث تجارب وممارسات وخبرات الهيئات المعنية بشؤون المهنة.

وتتعاون الجمعية مع نظيراتها من الجمعيات المهنية في الدول الأخرى وتتواصل معها لتبادل المعلومات والخبرات والتجارب ومناقشة أوجه التعاون المشترك فيما بينها وهو ما ينعكس على أداء الجمعية في تحقيق أهدافها وتطوير سياساتها الرامية إلى تعزيز كافة الجوانب المحاسبية وتطوير الافراد القائمين بمهنة المحاسبة في دولة قطر.

د. هاشم السيد

رئيس مجلس إدارة

جمعية المحاسبين القانونيين القطرية

تصدر عن جمعية المحاسبين القانونيين القطرية
بترخيص من وزارة التنمية الإدارية والعمل
والشؤون الاجتماعية رقم 2018/88

مجلس الإدارة

د. هاشم السيد (رئيس مجلس الإدارة)
أ.عبدالله المنصوري (نائب رئيس مجلس الإدارة)
أ. حسن العمري (أمين الصندوق)
أ. محمد العلي (سكرتير المجلس)
أ. ناصر الدوسري (عضو)
أ. حامد السعدي (عضو)
أ. غانم الكبيسي (عضو)

Editorial Manager
Dr. HASHIM AL SAYED

Director
MOSTAFA KHAIRY

Advertising
Qatar Association Of Certified Public Accountents

Tel. : +974 40422480
Mob.: +974 50440980
+974 33633455
P.O.Box: 5965 Doha, Qatar
www.qcpa.org.qa

Printing in
الراية
Al-Raya Printing Press

04
وزير التنمية الإدارية والعمل والشؤون الاجتماعية يلتقي مجلس إدارة الجمعية

32
1346.5 مليار ريال
أصول البنوك القطرية

12
البنوك القطرية تلتزم باتفاقية بازل 3 وجاهزة لـ بازل 4

16
"المحاسبة" .. صمام الأمان للاقتصاد القطري

23

جميع المؤشرات
الاقتصادية تؤكد تجاوز
قطر الحصار

06

جهود للتعاون بين
وزارة التعليم وجمعية
المحاسبين

20

مجلس معايير المحاسبة المالية

QIA
جهاز قطر للإستثمار
QATAR INVESTMENT AUTHORITY

قطر للاستثمار
من أفضل 10 صناديق
في العالم

39

وزير التنمية الإدارية والعمل والشؤون الاجتماعية

يلتقي مجلس إدارة الجمعية

ألتقى سعادة الدكتور عيسى بن سعد الجفالي النعيمي، وزير التنمية الإدارية والعمل والشؤون الاجتماعية، مجلس إدارة جمعية المحاسبين القانونيين القطرية وذلك في 10 مايو الماضي وذلك بمقر وزارة التنمية الإدارية والعمل والشؤون الاجتماعية، وتم الاتفاق خلال اللقاء علي الآتي :

- الاتفاق على تنظيم معرض سنوي للجمعيات لعرض مشاريعها وأعمالها.
- تكريم سنوي في شكل مسابقة للجمعيات وفقا لمعايير التقييم المعدة من قبل الوزارة.

و تبذل جمعية المحاسبين القانونيين القطرية أقصى الجهود لمواجهة التحديات التي تعوق مسيرة التطوير في مهنة المحاسبة، وإزالة العوائق التى تمنعها من مواكبة مستوى التطور الاقتصادي المتميز الذي وصلت اليه البلاد ولتحقيق أهداف رؤية قطر الوطنية 2030.

كما تواصل الجمعية تقديم المقترحات والتوصيات الرامية إلى تطوير سبل وآليات ومجالات المحاسبة والقوانين المحاسبية لتلائم مع المستجدات المتغيرة في مجال الأعمال والاستثمار، بالإضافة إلى سعيها الدائم إلى تقديم الدعم المستمرّ والتدريب اللازم لتأهيل المحاسبين والمدققين لرفع مستواهم العلمي وجودة أدائهم المهني، بل وتشجيع المواطنين القطريين أيضاً على الالتحاق بالمهنة ومزاولتها لضمان إنشاء قاعدة متميزة من الكوادر الوطنية المدربة والمحترفة.

وتعمل الجمعية بشكل مستمرّ على مراجعة واقتراح وتعديل معايير الحاسبة والمراجعة وقواعد سلوك وآداب المهنة لتعزيز الإيجابيات وتقليل السلبيات بناء على أحدث تجارب وممارسات وخبرات الهيئات المعنية بشؤون المهنة.

إنشاء قاعدة بيانات جديدة لأعضاء جمعية المحاسبين

كشفت جمعية المحاسبين القانونيين القطرية عن الاتصال بجميع أعضاء الجمعية لتحديث بياناتهم وطريقة التواصل معهم وتزويدهم بالمزايا التي سوف يحصلون عليها والتي تشمل:

- حضور جميع اجتماعات الجمعية العمومية.
- حضور جميع المؤتمرات والفعاليات.
- الحصول على خصم نسبته 20٪ من قيمة الدورات والبرامج التدريبية.
- الحصول المجاني على المجلات والدوريات والكتب المتخصصة التي تصدرها الجمعية.
- الحصول على خصومات معينة يتم نشرها في الموقع الالكتروني للجمعية والتواصل الاجتماعي مع الأعضاء.
- الاجتماع بهم واطلاعهم على الاتفاقيات التي توقعها الجمعية مع المعاهد والمراكز التدريبية والمكتبات والمراكز الاخرى التي تمنح جمعيتنا خصومات.
- دعم العضو وخدمته في حال رغبته إجراء زيارات خارجية للجمعيات المهنية والمعاهد المتخصصة دوليا وذلك في حال رغبته الانضمام إليها والحصول على عضويتها من خلال التنسيق بين الأطراف.
- أخيراً .. المجلس وأعضائه دائماً على استعداد لتفريغ وقتهم لسماع أراء الأعضاء واقتراحاتهم وتوجيهاتهم من أجل الارتقاء بالجمعية والصالح العام.

الجمعية تخاطب وزير الاقتصاد والتجارة

مباحثات بشأن العضوية في لجنة تراخيص مكاتب المحاسبة

تتمثل رؤية جمعية المحاسبين القانونيين القطرية في تنظيم مزاولة مهنة المحاسبة وضمان الالتزام بالمعايير المحاسبية والارتقاء بالمستوى المهني والعلمي للمحاسبين القانونيين. ومن هذا المنطلق تم مخاطبة سعادة وزير الاقتصاد والتجارة بشأن العضوية في لجنة تراخيص مكاتب المحاسبة. وكذلك العضوية في لجنة التأديب لمهنة المحاسبة على أن يتم التنسيق مع الجمعية في ترشيح عضو هاتين اللجنتين.

وعلى صعيد قانون المصفي الاختياري للشركات تم مخاطبة سعادة وزير الاقتصاد والتجارة أيضاً بشأن إعادة

سعادة الشيخ أحمد بن جاسم بن محمد آل ثاني

النظر في القانون بأن يتم تعيين المصفي من أحد المكاتب العاملة والمعتمدة في الدولة لتكون تحت المراقبة وتجنباً للمشاكل والمخالفات مثل ما يحدث من قبل بعض المصفيين الأجانب. ويأتي ذلك ضمن سعي الجمعية بالمساهمة الفعالة في كافة الفعاليات والمستجدات وتقديم الرأي والمشورة في التشريعات والقوانين ذات الصلة. ولتكون الجمعية ركيزة مهنية وقيمة مضافة للاقتصاد الوطني والتشريعات الاقتصادية. بما يساهم في تعزيز مكانة دولة قطر في هذا المجال ويضمن للمجتمع ممارسة أعماله بكل ثقة واطمئنان، ومن ثم المشاركة في النهضة الشاملة التي تشهدها بلادنا الحبيبة وحماية الاقتصاد الوطني.

أحمد سليمان السيد للمحاسبة والتدقيق
Ahmed S. Al Sayed Accounting and Auditing
Ali Bin Jabor & Sons Complex, C Ring Road

Accounding & Auditing حسابات وتدقيق
Feasibility Study دراسات الجدوى الاقتصادية
Administrative Consultation الاستشارات الإدارية
Financial Consultation الاستشارات المالية
Income Tax Consulting الاستشارات الضريبية
Financial Work Shop ورشة عمل مالية

Mob : +974 5553 5545
Tel : +974 4427 2299
Fax : +974 4427 2288
Email : info@alsayedaudit.com
P.O.Box : 5325, Doha - Qatar

Member of TIAG, GCCAAO, QCPA

www.alsyedaudit.com

لتوفير حزمة متكاملة من البرامج والدورات التدريبية

جهود للتعاون بين وزارة التعليم وجمعية المحاسبين

في إطار تفاعل جمعية المحاسبين القانويين القطرية مع المجتمع وتوفير خدماتها للوزرات والمؤسسات، تم مخاطبة سعادة وزير التعليم والتعليم العالي بشأن تعاون الجمعية مع الوزارة في توفير حزمة متكاملة من البرامج والدورات التدريبية للعاملين بمجال المحاسبة. وكذلك المساعدة في إعداد التقارير التي تتماشى مع مبدأ الشفافية وتقديم النصيحة والرأي للعاملين في مجال المحاسبة في الوزارة والمدارس. علاوة على إمكانية القيام بزيارات ميدانية للمدارس وعقد لقاءات مع الطلاب لتشجيعهم على الدخول في مجال المحاسبة لما تمثله من أهمية قصوى في التنمية الشاملة التي تشهدها دولة قطر.

الجمعية تبحث التعاون مع وزارة الثقافة والرياضة

خاطبت جمعية المحاسبين القانونيين القطرية سعادة وزير الثقافة والرياضة وذلك لعرض خدمات الجمعية للتعاون مع الجمعيات والمراكز الشبابية والأندية الرياضية، لتقديم الدورات والبرامج التدريبية وتوفير الخدمات في كيفية إعداد التقارير على أساس الحوكمة. وجاري التنسيق في ذلك مع مدير إدارة الشؤون الرياضية بالوزارة بخصوص نوعية البرامج والدورات التي من الممكن أن توفرها الجمعية. وذلك بهدف تحقيق الاستخدام الأمثل للموارد والارتقاء بمستوى الأداء في هذه الهيئات وتعظيم دورها في خدمة المجتمع.

ويأتي ذلك ضمن جهود جمعية المحاسبين القانويين القطرية في تقديم الدعم المستمر والتدريب اللازم لتأهيل المحاسبين والمدققين لرفع مستواهم العلمي وجودة أدائهم المهني، وكذلك تشجيع المواطنين القطريين أيضاً على الالتحاق بالمهنة ومزاولتها لضمان إنشاء قاعدة متميزة من الكوادر الوطنية المدربة والمحترفة.

الجمعية تخاطب جمعية المحاسبين والمراجعيين الكويتية

خاطبت جمعية المحاسبين القانونيين القطرية جمعية المحاسبين والمراجعيين الكويتية بشأن التعاون بين الجمعيتين وتمت الموافقة على عقد إتفاقية تعاون مشترك في مجال التدريب والتأهيل وعقدالبرامج المؤهلة للحصول على الشهادات المهنية والصادرة عن جهات ومؤسسات عالمية بهدف دعم وتطوير العمل المحاسبي في دولة قطر

فيديو وبروفايل للتعريف بالجمعية

تحرص جمعية المحاسبين القانونيين القطرية على نشر رسالتها وأهدافها في رفع المستوى المهني للمحاسبين والارتقاء بمستوى المهنة. وفي سبيل تعزيز تواصلها مع الفئات المستهدفة تم إعداد فيديو تعريفي بخاصية الإنفو جرافيك وبروفايل للتعريف بالجمعية والمعايير التي تقوم عليها والأهداف التي تسعى إلى تحقيقها وشروط العضوية والمزايا التي يتمتع بها الأعضاء.

علاوة على الأنشطة التي تقوم بها من دورات وبرامج تدريبية وورش العمل بهدف توثيق العلاقات بين أعضاء الجمعية وتنمية روح التعاون بينهم. وتوفير بيئة مهنية محفزة على العطاء. وجاري نشر الفيديو والبروفايل عبر صفحات السوشال ميديا والرسائل القصيرة SMS لضمان الوصول إلى أكبر عدد ممكن داخل المجتمع ومساعدتهم على كيفية التواصل مع الجمعية والاستفادة من خدماتها.

الجمعية تنظم الصالون المحاسبي والمالي الأول

نظمت الجمعية الصالون المحاسبي والمالي الأول " ملتقى خبراء المهنة وأعضاء الجمعية للتحاور والتشاور في مجال مهنة المحاسبة " في المؤسسة العامة بالحي الثقافي كتارا أمس الاثنين بترخيص من وزارة التنمية الإدارية والعمل والشؤون الإجتماعية رقم (2018/106) بحضور أعضاء مجلس إدارة الجمعية وعدد من أعضائها و خبراء المهنة.

أستهل الدكتور هاشم السيد رئيس مجلس الإدارة الاجتماع مرحبا بالحضور و عرض محاور النقاش على الأعضاء والحضور وهي، مناقشة تعديل بعض بنود قانون جمعية المحاسبين القانونيين القطرية، المناقشة حول قانون مهنة المحاسبة الجديد، التحديات التي تواجه مكاتب المحاسبة والخبراء.

الجمعية تجتمع مع المدير التنفيذي للشؤون الإدارية بمؤسسة إسبايار زون

اجتمع الدكتور هاشم السيد رئيس مجلس إدارة جمعية المحاسبين القانونيين القطرية مع السيد أحمد إبرهيم السليطي المدير التنفيذي للشؤون الادارية بمؤسسة إسبايار زون لمناقشة سبل التعاون المشترك بين الجمعية ومؤسسة إسبايار في مجال التدريب والتطوير المهني للمحاسبين القانونيين بالمؤسة وعرض رئيس مجلس الادارة قائمة البرامج التي تعقدها الجمعية خلال الربع الرابع من 2018 وقائمة الدورات التي تنفذها الجمعية خلال العام 2018 والتقوي ، وقد تم خلال اللقاء الاتفاق على عقد إتفاقية تعاون في مجال التدريب والتطوير.

ورئيس مجلس الإدارة يجتمع مع رئيس هيئة الرقابة الإدارية والشفافية

اجتمع الدكتور هاشم السيد رئيس مجلس إدارة جمعية المحاسبين القانونيين القطرية مع سعادة السيد حمد بن ناصر المسند رئيس هيئة الرقابة الادارية والشفافية في مكتب سعادتة وتم اطلاع سعادتة على رؤية المجلس فى التعاون مع الهيئة الموقرة ، وكذلك رؤية المجلس لتطوير العمل المحاسبي بدولة قطر لتواكب مسيرة التنمية التى تشهدها الدولة.

الموافقة على تخصيص صندوق بريد

الانتهاء من إدخال برنامج محاسبي للجمعية

تواصل جمعية المحاسبين القانويين القطرية جهودها في تنظيم آليات العمل فيها بما يساعدها على إنجاز أعمالها والقيام بالدور المنوط بها في خدمة الأعضاء. وفي هذا الإطار تم الانتهاء من إدخال برنامج محاسبي للجمعية وكذلك تنظيم أرشيف الجمعية وتصنيفه والبدء في عمل أرشيف إلكتروني.

كما تم مخاطبة الشركة القطرية للخدمات البريدية للحصول على رقم صندوق بريد للجمعية وتمت الموافقة وتخصيص صندوق بريد رقم 5965 بما يسهل التواصل مع الجمعية جنباً إلى جنب مع الموقع والبريد الإلكتروني وصفحات التواصل الاجتماعي.

وبخصوص الميزانية تم الانتهاء مع إدارة الجمعيات في وزارة التنمية الإدارية والعمل والشؤون الاجتماعية من التدقيق على حسابات الجمعية والتأكد من سلامة الميزانية والوقوف على المركز المالي الصحيح للجمعية.

تعتمد على المدربين أصحاب الخبرات العملية

طرح خطة البرامج والدورات التدريبية للمحاسبين

تقدمت جمعية المحاسبين القانونيين القطرية إلى وزارة التنمية الإدارية والعمل والشؤون الاجتماعية بخطة البرامج والدورات التدريبية عن عام 2018 / 2019 وتحتوي الخطة على مجموعة من البرامج والدورات التي تهم المحاسبين وتخدمهم في تنمية قدراتهم المعرفية. وتعتمد في ذلك على عدد من المدربين أصحاب الخبرات العملية في التطبيقات والمشكلات المحاسبية في الشركات.

وتهدف الخطة الى إكساب المشاركين الخبرات المحاسبية التطبيقية التي تؤهلهم للتميز في هذا المجال. بجانب رفع قدرات المتدربين من منسوبي الأجهزة الحكومية والمؤسسات العامة والهيئات العاملين في المهن المالية والمحاسبية وغيرها من الوظائف ذات العلاقة، وإكسابهم المعارف والمهارات والقدرات اللازمة للقيام بمهام وظائفهم بكفاءة واقتدار. وستقوم الجمعية بالتواصل مع كافة الجهات لترشيح من ترغب في الاستفادة من البرامج من طرفهم.

تدشين الموقع الإلكتروني للجمعية

أعلنت جمعية المحاسبين القانونيين القطرية عن تدشين موقعها الجديد والذي يمثل منصة إلكترونية رائدة ترصد أبرز الفعاليات والبرامج والدورات التي تنظمها الجمعية، كما يحتوي الموقع على منصة لأخبار الجمعية.

وتم تصميم الموقع الإلكتروني لجمعية المحاسبين القانونيين القطرية وتطويره وفق أحدث التقنيات الإلكترونية العالمية، وكذلك راعى في تصميمه هوية الجمعية وأهدافها. كما يتميز الموقع بسهولة عملية التصفح للمستخدمين والمهتمين من المحاسبين وهذا يلبي احتياجاتهم بالحصول على ما يسعون لمعرفته ومطالعته حول أخبار الجمعية ورصد جميع الآراء حول سبل تطوير مهنة المحاسبة، بالإضافة إلى تسليط الضوء على اجتماعات ولقاءات مجلس إدارة الجمعية.

تسعى جمعية المحاسبين القانونيين القطرية إلى توحيد المعايير المحاسبية في دولة قطر بهدف تقييد الشركات من خلال مرجع محاسبي موحد يمنع التلاعب وبجعلها تلجأ إلى المعايير التي تتناسب ومصالحها المالية، بالإضافة إلى ضرورة إيجاد آلية للرقابة على مكاتب المحاسبة إلى توفير الحماية ضد الأخطاء المالية التي قد تقع فيها الشركات والمؤسسات. وتقترح الجمعية إمكانية إلزام مكاتب المحاسبة الأجنبية بشريك قطر ، وبتوفير التدريب للخريجين من القطريين بما يرفع من إمكاناتهم المهنية، نظرا لحاجة الاقتصاد القطر إلى الكفاءات المحاسبية والتي يجب توفيرها من الكوادر الوطنية بدل من استقدامها من الخارج. وتتعاون الجمعية مع نظيراتها من الجمعيات المهنية في الدول الأخرى وتتواصل معها لتبادل المعلومات والخبرات والتجارب ومناقشة أوجه التعاون المشترك فيما بينها وهو ما ينعكس على أداء الجمعية في تحقيق أهدافها وتطوير سياساتها الرامية إلى تعزيز كافة الجوانب المحاسبية وتطوير الافراد القائمين بمهنة المحاسبة في دولة قطر.

وتنتهج الجمعية سياسات متنوعة تهدف إلى وجود إلزام قانوني لاتباع المعايير المحاسبية وقواعد السلوك المهني المتعارف عليهم وعدم السماح لغير المختصين بممارسة المهنة المحاسبة، وإلزام الشركات باتباع قواعد وأسس حوكمة الشركات.

مجلس إدارة جمعية المحاسبين يعتمد خطة العمل الجديدة

أقر مجلس إدارة جمعية المحاسبين القانونيين القطرية خطة البرامج التدريبية الجديدة لعام 2019/2018، وتتمثل خطة العمل الجديدة في تنظيم ندوات ومؤتمرات وورش عمل وبرامج متخصصة ودورات تدريبية وذلك من خلال استضافة المتخصصين والأكاديميين بهدف رفع المستوى المهني للمحاسبين واطلاعهم على آخر المستجدات في مجال المحاسبة والتدقيق. وتشمل هذه البرامج كل ما يتعلق بعالم المحاسبة والتدقيق والتحليل المالي. وتعمل جمعية المحاسبين القانونيين القطرية على تطوير المهارات المهنية للمحاسبين لتتواكب مع التطورات الاقتصادية والتجارية في العالم، لتوفير مهنيين متدربين عملياً وتطبيقياً وفقاً لاحتياجات سوق العمل، وذلك من خلال تنمية المهارات الشخصية والمحاسبية للمحاسبين، وتحسين جودة أداء المحاسبين بما يتناسب مع التكنولوجيا الحديثة وتوسيع علاقات التعاون المهني مع المؤسسات الدولية المعنية بتطوير الموارد البشرية بما يمكن المحاسبين من الإلمام بالمعايير المحاسبية الدولية وتطبيقها بطريقة علمية سليمة.

وتمتلك جمعية المحاسبين القانونيين القطرية خطة مستقبلية للنهوض بالجمعية لتواكب مسيرة النهضة التي تشهدها دولة قطر، وليكون لها دورها في ما يمر به الوطن من أحداث وتطوير أدائها بما يتماشى مع التطلعات المستقبلية للدولة، وتعمل الجمعية بشكل مهني لتكون رافداً وداعماً قوياً للمؤسسات الاقتصادية في الدولة. حيث تعد دولة قطر حالياً من أهم الوجهات الاقتصادية في منطقة الخليج والشرق الأوسط الأمر الذي يتطلب مزيداً من الوعي بمجال المحاسبة.

يسعى لتوحيد قوانين المهنة

3 مراحل تاريخية لاتحاد المحاسبين العرب

يعمل على إصدار شهادة محاسب قانوني عربي للأعضاء

يضم في عضويته المنظمات العربية المهنية في الوطن العربي

يندرج الاتحاد العام للمحاسبين والمراجعين العرب ضمن الاتحادات العربية النوعية المتخصصة التابعة لمجلس الوحدة الاقتصادية العربية بجامعة الدول العربية.
ويمثل اتحاد المحاسبين والمراجعين العرب الاتحاد المعتمد الرسمي لجميع المحاسبين والمراجعين العرب في شتى أنحاء الدول العربية، وهو يسعى لتوحيد القوانين المنظمة لمزاولة المهنة ، وكذا توحيد المعايير المحاسبية المنظمة لعمل المحاسبين، وفتح الأسواق العربية لجموع المحاسبين والمراجعين العرب، كما يسعى لإصدار شهادة محاسب قانوني عربي للأعضاء لكى تتيح لهم العمل في كافة أقطار الدول العربية دون عوائق أو قيود .

الاتحاد منذ تأسيسه و حتى الآن مر بثلاث حقب من حيث الزمان و المكان و الإدارة ، نلخص أبرز حقائقها فيما يلي :

الحقبة الأولى

بدأت الحقبة الأولى من يونيه 1970 إلى ابريل 1978، في 24 يونيه 1970 تأسس الاتحاد العام للمحاسبين والمراجعين العرب بدعوة من نقابة المحاسبين والمراجعين المصرية، ليصبح أول تجمع مهني في الوطن العربي يضم اتحادات ونقابات المحاسبين والمراجعين المشتغلين بالمهنة، ليرتقي بمستواهم المهني إلى مستوى الدول المتقدمة التي سبقتنا تنظيما وخبرة بعيدا عن التيارات السياسية.

وقامت الأمانة العامة للاتحاد المنعقدة في 1977 بوضع النظام

واللائحة الأساسية في محضر أعمال الاجتماع رقم 14 لهيئة الأمانة العامة .

وخلال السنوات من 1970 إلى 1978 كان نشاط الاتحاد وتنظيماته ولجانه الداخلية تتم اجتماعاتها في مقره بالقاهرة طبقا لنصوص النظام الأساسي و اللائحة الداخلية، أو تتم في الدول الأعضاء التي يقع عليها الاختيار، وفى كل الأحوال كانت تسجل محاضر أعمالها وأبحاثها وتوزع على الأعضاء.

وكان الاتحاد يمسك مجموعة منتظمة من الدفاتر المالية، ويودع أمواله في احد البنوك ويراقب حساباته الدكتور حنا يوسف زميل مجمع المحاسبين القانونين بانجلترا وويلز، وأخر ميزانية وحساب إيرادات ومصروفات الاتحاد اعتمداها ووقعها عن السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 1977.

الحقبة التاريخية الثانية

في ابريل 1978 انتهت الحقبة الأولى من تاريخ الاتحاد حيث كان يعمل من مصر ، فبدأت الحقبة الثانية للاتحاد العام بقضية سياسية ضد مصر حيث من المعروف انه بعد أن وقعت مصر اتفاقية تحرير السلام مع إسرائيل ، بادرت العراق إلى دعوة رؤساء الدول أعضاء جامعة الدول العربية إلى مؤتمر قمة في بغداد ، وقرروا تجميد عضوية مصر في الجامعة ومنظماتها ، ونقل مقرها إلى خارج مصر.

ودعت العراق كذلك إلى تجميد عضوية مصر في الاتحادات المهنية العربية ونقل مقارها من مصر ، وبالفعل تم نقل مقر اتحاد المحاسبين و المراجعين العرب من القاهرة إلى بغداد في ابريل 1978 .

الحقبة التاريخية الثالثة

في 1990 احتلت العراق شقيقتها الكويت، وقامت حرب تحرير الكويت التي انتهت بتحريرها في سبتمبر 1990.

> **يتمتع الاتحاد بشخصية اعتبارية ذات استقلال إداري ومالي**

وبمجرد توقف القتال وإعادة الكويت لأهلها، تمت دعوة الهيئة العامة للاتحاد العام للانعقاد في يومي 24 – 25 نوفمبر 1990 بدعوة من أمين السر العام لجمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية بصفته إن الجمعية هي رئيسة الدورة الحالية حينذاك طبقا لقرار الهيئة العامة السابقة المنعقد في تونس بتاريخ 30 نوفمبر 1989.

وفي اجتماعها بتاريخ 25 نوفمبر 1990 اتخذت الهيئة العامة للاتحاد عديدا من القرارات نذكر أهمها وهو ما جاء بالقرارين ثالثا ورابعا فيما يلي :-

نقل مقر الاتحاد من مدينة بغداد وإعادته إلى مقره الرئيسي في القاهرة ونقل كافة الهيئات التابعة له.

في 28/30 مايو 1991دعى مجلس الأمانة العامة لاجتماع تمهيدي بالقاهرة ليستغرق شئون الاتحاد، في الظروف الفرقة و الشتات الذي الم بالدول العربية بعد حرب الخليج فانعكست أثارها بطبيعة الحال على العلاقات السياسية وغيرها، وظهرت الانقسامات واضحة بين ممثلي النقابات و الجمعيات الممثلة للدول أعضاء الاتحاد منذ أول اجتماع عقد بالقاهرة في مايو 1991.

وكان أول قرار اتخذه مجلس الأمانة العامة بناء على توصية من الأمين العام أن الاتحاد تجمع مهني لخدمة العاملين في حقل مهنة المحاسبة و المراجعة، ولا شان له بالشئون السياسية العربية أو الدولية .

وبدأت الأمانة العامة للاتحاد سياسة لجمع الشمل، ففي كل اجتماعات الاتحاد كان الحرص على توجيه الدعوات إلى جميع ممثلي نقابات وجمعيات الدول العربية .

ولم تمنع الفرقة أن يباشر الاتحاد العام نشاطه كاملا، وان تنعقد اجتماعاته ومؤتمراته في المواعيد التي يقررها أعضاء تنظيماته الداخلية، وفى الدول التي يتم اختيارها لعقد تلك الاجتماعات والقرارات .

وفي الدورة العادية الثالثة والثمانين لمجلس الوحدة الاقتصادية، المنعقدة بالقاهرة ، بتاريخ 7/6/2006 صدر القرار رقم 1310/د83 حيث نص على الموافقة على انضمام الاتحاد العام للمحاسبين والمراجعين العرب إلى الاتحادات العربية النوعية المتخصصة العاملة في نطاق المجلس.

وأصبح الآن الدول الأعضاء بالاتحاد بين عضو مراقب وعضو عامل كالآتي:" الجزائر • قطر • الأردن • تونس • السودان • العراق • فلسطين • سوريا • مصر • الكويت • اليمن • لبنان • ليبيا • المغرب، البحرين • السعودية • دول مجلس التعاون الخليجي • الأمارات • عمان.

اتحاد المحاسبين والمراجعين العرب هو أحد الاتحادات العربية النوعية المتخصصة التابعة لمجلس الوحدة الاقتصادية العربية بجامعة الدول العربية، ويضم في عضويته المنظمات العربية المهنية في الوطن العربي.

لتعزيز الاستقرار المالي والمصرفي ":

البنوك القطرية
تلتزم باتفاقية بازل 3 وجاهزة لـ بازل 4

قال خبراء أن اتفاقية بازل 4 ستعيد القواعد الجديدة المنصوص عليها في تشكيل كيفية إدارة البنوك للمخاطر التي تواجهها وتحديداً مخاطر الائتمان، تُعدّ هذه المسألة فائقة الأهمية بالنسبة إلى دولة مثل قطر، حيث يفرض مصرف قطر المركزي على البنوك احتساب رأسمالها النظامي وفقاً لمقاربات بازل المعيارية.

وأوضحوا أن على البنوك في دولة قطر أن تستعد لبدء العمل بالمعايير المراجعة التي أصدرتها مؤخراً لجنة بازل، فنظراً لاعتماد مصرف قطر المركزي لاتفاقية بازل 3، من المرجح أنه سيتم اعتماد بازل 4 مع الوقت.

وأشاروا إلى أنه سيكون لاتفاقية بازل 4 أثر كبير على نسب رأس المال، وأسس وضع الاستراتيجيات، والتسعير، وإجراءات العمل والإفصاح، ونوهوا إلى أن مقاربات بازل 4 المعيارية ستتطلّب من البنوك مراجعة محافظها الإقراضية لتحديد العملاء الذين ينطوون على درجة أكبر من المخاطر، وتترافق الدرجة الأعلى من المخاطر من نسبة أكبر من معدلات الفائدة والرسوم الرأسمالية.

وقال رجل الأعمال عادل الهيل أنه من المتوقّع أن تتغير تماماً الطريقة التي تحتسب من خلالها

> **مقاربات بازل 4 المعيارية ستتطلّب من البنوك مراجعة محافظها الإقراضية**

البنوك رأسمالها النظامي لدى بدء العمل باتفاقية بازل 4، كما ستحتاج البنوك إلى جمع معلومات محددة حول العملاء بشكل منتظم لتقييم المخاطر والتخفيف من وطأتها، هذا ويزداد التركيز على إجراء العناية الواجبة المتقدمة عبر كافة محافظ الإقراض كما يُطلب توفّر بيانات إضافية بنسبة أكبر، ما سيشكّل عبئاً إضافياً على البنوك.

أضاف: "فعلى سبيل المثال، سيتوجب على البنوك إجراء تقييمات منتظمة للضمانات لتحديد معدل القيمة بالنسبة إلى القرض لغرض احتساب المخاطر المحتملة، وإذا كان معدل القيمة بالنسبة إلى القرض منخفضاً أصبح من المطلوب مع الاتفاقية الجديدة، تخصيص رأسمال أقل مقابل مثل هذا القرض مقارنةً مع التخصيص المطلوب لو كان معدل القيمة بالنسبة إلى القرض أكثر ارتفاعاً".

ومن جانبه قال رجل الأعمال محمد الأنصاري : "يشكّل قطاع الخدمات المالية محركاً رئيسياً لاقتصاد دولة قطر، ومن خلال مواكبة آخر التطوّرات العالمية تظهر للحكومة والجهات المنظّمة التزامها الراسخ بالحرص على نمو القطاع المصرفي في الدولة بشكل آمن ومستدام".

أضاف:" أن قيام مصرف قطر المركزي بدراسة لتقييم الأثر وتحديداً أثر اتفاقية بازل 4 على معدلات كفاية رأس المال، ستشكّل خطوةً هامة وقيمة".

وتابع :"قامت لجنة بازل رداً على المسودة الأولى لاتفاقية بازل 4، بدراسة أثر كمي تبين بموجبها أنه على البنوك أن ترفع قاعدتها الرأسمالية بنسبة تتراوح ما بين 50 ٪ و70 ٪. أما في المسودة الثانية، فتشير المتطلبات إلى ارتفاع بنسبة تتراوح ما بين 25 و30 ٪. من هنا، نستنتج أنه على البنوك في دولة قطر أن ترفع قاعدتها الرأسمالية بنسبة مشابهة لدى تعميم اتفاقية بازل 4 وبدء العمل بها".

التحرير المالي

هذا وقال رجل الأعمال أحمد حسين:" إن الاتجاه المتزايد نحو تطبيق العولمة والتحرير المالي

> **على البنوك في أن ترفع قاعدتها الرأسمالية بنسبة مشابهة لدى تعميم بازل 4**

وما يرتبط بهما من تكامل للأسواق وحرية تحرك رؤوس الأموال جعل قضية الاستقرار المالي تقف على رأس قائمة اهتمامات الدول، وأصبح موضوع الرقابة المصرفية يحتل أهمية كبيرة، فمن خلال التجارب المتعلقة بتطبيق سياسة التحرير المالي والمصرفي تأكد للسلطات النقدية وهيئات الإشراف على الجهاز المالي ضرورة اقتران هذه السياسة برقابة فعالة على الجهاز المصرفي تجنبا لأية ممارسات غير سليمة، ذلك أن الدول التي تعرضت للنتائج السلبية للتحرير المالي في ظل تزايد المخاطر وتشعبها كان ينقصها الإشراف المصرفي الفعال، حيث تم إنشاء لجنة بازل للرقابة المصرفية في بداية السبعينات والتي تسعى من خلال تقاريرها إلى تقوية صلابة الاستقرار الما لي وتحقيق التوافق في الأنظمة والممارسات الرقابية الوطنية".

أضاف:" "يعد القطاع المالي من أهم القطاعات الاقتصادية وأكثرها حساسية ويمثل القطاع المصرفي

لب النظام المالي نظرا لأهمية دوره على كل من أسواق المال والبورصة وحركة التجارة الخارجية، فالبنوك تضطلع بكل من عمليات الإقراض وتقويم ورصد المخاطر والعائدات المتعلقة بالوساطة المالية وكذا توجيه الاستثمارات بناء على ما يتوفر لديها من معلومات ورؤية واسعة لبيئة الاقتصاد الكلي، هذا بالإضافة إلى ما تؤديه البنوك من وظائف مالية أخرى مثل عمليات المقاصة وتسوية المدفوعات

"القطاع المالي والمصرفي شهد العديد من التطورات خلال العقد الأخير

وعمليات سوق الصرف الأجنبي بما يجعلها أداة أساسية في تنفيذ السياسة النقدية".

ونوه إلى أنه في ظل ما يشهده العالم المعاصر من تغيرات وتحولات ومستجدات عالمية متلاحقة في شتى ميادين الحياة فقد شهد القطاع المالي والمصرفي العديد من التطورات خلال العقد الأخير تمثلت في التقدم التكنولوجي الهائل في الصناعة المصرفية، واستحداث أدوات مالية جديدة، وانفتاح الأسواق المالية على بعضها البعض في الدول المختلفة بصورة غير مسبقة.

رجال أعمال لمجلة "أوقية":

"المحاسبة" .. صمام الأمان للاقتصاد القطري

أكد عـددً من رجال الأعمال أن مهنة المحاسـبة تمثل صمـام أمان الاقتصاد القطـري ، مؤكدين أن تطوير المعايير المحاسـبية يسـاهم فـي المحافظة على المال العام ، والتحقق من سـلامة ومشروعية استخدامه وحسن إدارته، وأوضحوا أن الأهداف المحاسـبية تتمثل في التحقق من صحة البيانات المالية، ومن التـزام الجهات الخاضعة للرقابة بالقوانيـن واللوائح والأنظمة وغيرها من نظم ، وسياسات الحوكمة وتضارب المصالح المعمول بها.

صرح عدد رجال الأعمال لمجلة "أوقية" أن المتغيرات الاقتصادية العالمية باتت تفرض وجود معايير محاسبية فعالة تحاكي المستجدات الاقتصادية الراهنة من أجل تعزيز التنافسية الاقتصادية ومواكبة التطورات الاقتصادية العالمية، منوهين بأن مهنة المحاسبة والتدقيق باتت من المهن التي لها دور رئيسي ومهم ومؤثر في الاقتصاد الوطني.

كما أشاروا إلى أن مهنة المحاسبة تمثل عصب الاقتصاد، حيث ينبثق من ميزانياتها بتحليلاتها المالية المختلفة كل الإحصاءات المالية والاقتصادية بمؤشراتها وبياناتها المختلفة المتمثلة في حجم التعاملات المالية وحجم الاستثمارات وكذلك التدفقات النقدية ومن ثم الميزان التجاري وميزان المدفوعات، مؤكدين أن تطوير المحاسبة يساهم في تحسين استخدام موارد الدولة لتحقيق التنمية المستدامة ورفاهية المجتمع ، وذلك بمراقبة التزام الجهات المعنية بالاستغلال الأمثل للموارد والأصول وفقاً لمعايير الاقتصاد والكفاءة والفعالية.

جهود مثمرة

وأثنى رجل الأعمال عبدالعزيز العمادي على الاهتمام الكبير من قبل دولة قطر بتطوير مهنة المحاسبة في وقت تشهد

> **المحاسبة اداة رقابية فعالة تساعد المسؤولين على اتخاذ القرارات الصائبة**

فيه اقتصادات العالم تحولاً في المفاهيم الدولية لمهنة المحاسبة مؤكداً أن مهنة المحاسبة تلعب دوراً استراتيجيا في تعزيز الأداء الاقتصادي للدولة، منوها أنه على الرغم من التحديات التي تواجه مهنة المحاسبة فقد تم قطع شوط طويل فيما يتعلق بمعايير المحاسبة وإحراز تقدم في تبني معايير المحاسبة العالمية.

وأشار إلى أن دولة قطر تدرك تماماً أهمية تطوير مهنة المحاسبة ودعمها بالأطر القانونية والإدارية اللازمة لدعم البيئة الاستثمارية، حيث تحرص

> **تطوير المحاسبة يساهم في تحسين استخدام موارد الدولة**

الدولة بصورة دائمة على دعم أداء هذه المهنة، وشدد على ضرورة حشد الجهود ودعم الدور الاستراتيجي لجمعية المحاسبين في تقريب وجهات النظر ووضع الحلول الفعالة الداعمة لمهنة المحاسبة وإصدار التوصيات المنطقية والمساهمة في الارتقاء بمستوى مهنة المحاسبة.

وأكد العمادي على أهمية نشر الوعي بأهمية مهنة المحاسبة ودورها في المساهمة في تطوير الاقتصاد الوطني وأنه أمر ضروري لتطوير أداء هذه المهنة الاستراتيجية، مشيراً إلى أن هناك حاجة ماسة لوجود مناهج تعليمية متطورة مدعمة بتكنولوجيا المعلومات والنظم المحاسبية المؤتمتة في تدريس المناهج المحاسبية.

الشفافية والرقابة

ومن جانبه أكد رجل الأعمال أحمد الخلف، على أهمية مهنة المحاسبة والمراجعة باعتبارها اداة رقابية فعالة تساعد المسؤولين في المؤسسات والشركات بأنواعها على اتخاذ القرارات الصائبة التي تكفل استمرار هذه الشركات في خدمة اقتصادنا الوطني وتحفظ حقوق المساهمين والمتعاملين مع هذه المؤسسات والشركات علي حد سواء.

وقال أن المحاسبين القانونيين مسؤولون امام اللّه اولا ثم امام

> محمد الملا: المحاسبة والتدقيق يقوم بدور رئيسي ومؤثر في الاقتصاد الوطني

المستثمرين والجهات الرقابية المختصة عن كل ما يقدمونه من تقارير وشهادات، لذا فمن واجبهم التأكد من انها تظهر بعدل المركز المالي للشركة ونتائج أعمالها وبيان ما لديهم من تحفظات او ملاحظات دون موارية او غموض.

وأكد على ضرورة التزام الشركات ومراجعي الحسابات بالأنظمة المرعية، وتطبيق معايير المحاسبة والمراجعة السليمة بكل موضوعية ونزاهة دون محاباة او مجاملة لأحد والتقيد بأحكام أنظمة المحاسبين القانونيين وقواعد السلوك المهني القويم.

واشار إلى أن دولة قطر تسعى دائما إلى تشجيع التنمية المستدامة، ومكافحة الفساد، وتحقيق النزاهة، وتحسين وتعزيز البيئة الاستثمارية وفرص النمو في جميع الاقتصاديات، وذلك تطبيقا لرؤية صاحب السمو

> معايير محاسبية فعالة من أجل تعزيز التنافسية ومواكبة التطورات الاقتصادية العالمية

الشيخ تميم بن حمد آل ثاني، أمير البلاد المفدى "حفظه الله" والتي تهدف إلى تحويل دولة قطر إلى مركز مالي وتجاري.

تحفيز الاقتصاد

ومن جهته قال رجل الأعمال محمد الملا:" تعتبر مهنة المحاسبة والتدقيق من المهن التي لها دور رئيسي ومؤثر في الاقتصاد الوطني، حيث أنها تعتبر عصب الاقتصاد وينبثق من ميزانياتها بتحليلاتها المالية المختلفة جميع الإحصاءات المالية والاقتصادية بمؤشراتها وبياناتها المختلفة المتمثلة في حجم التعاملات المالية وحجم الاستثمارات، وكذلك التدفقات النقدية ومن ثم الميزان التجاري وميزان المدفوعات للدولة".

وأكد إن المتغيرات الاقتصادية العالمية باتت تفرض وجود معايير محاسبية فعالة تحاكي المستجدات الاقتصادية الراهنة، من أجل تعزيز التنافسية ومواكبة التطورات الاقتصادية العالمية.

ونوه الملا إلى أهمية نشر الوعي بأهمية مهنة المحاسبة ودورها في المساهمة في تطوير الاقتصاد الوطني لتطوير أداء هذه المهنة الاستراتيجية، مشيراً إلى أنه هناك حاجة ماسة لوجود مناهج تعليمية متطورة مدعمة بتكنولوجيا المعلومات والنظم المحاسبية المؤتمتة في تدريس المناهج المحاسبية.

دار كتارا للنشر

KATARA PUBLISHING HOUSE

نبذة

تعتبر دار كتارا للنشر، إحدى مشاريع المؤسسة العامة للحي الثقافي - كتارا. وتهدف دار كتارا للنشر إلى توفير منصة ثقافية لإنتاج أدبي وثقافي وتراثي مميز، وتسعى إلى دعم واستقطاب الكتاب والأدباء المحليين والعرب لنشر وطباعة وتسويق أعمالهم وإنتاجهم محلياً وعربياً وعالمياً.

BRIEF

KATARA PUBLISHING HOUSE IS ONE OF THE MAJOR PROJECTS OF KATARA CULTURAL VILLAGE. IT AIMS TO BECOME AN IDEAL PLATFORM FOR PROMINENT WRITERS AND INTELLECTUALS IN QATAR AND THE ARAB WORLD. KATARA PUBLISHING HOUSE STRIVES TO PROMOTE AND SUPPORT ARAB AUTHORS AND WRITERS BY PUBLISHING THEIR CREATIVE AND SCHOLARLY WORKS AND MARKETING THEM ON THE LOCAL, REGIONAL AND INTERNATIONAL LEVELS.

كتارا
katara
دار كتارا للنشر
Katara Publishing House

Phone: +974 44080045
Mobile: +974 55133886
Email: info@kataraph.com

@kataraph | @katara_ph

FASB FINANCIAL ACCOUNTING STANDARDS BOARD

مجلس معايير المحاسبة المالية

مجلس معايير المحاسبة المالية (FASB) هي منظمة غير هادفة للربح الخاص الذي يهدف إلى وضع مبادئ المحاسبة المقبولة عموما (GAAP) داخل الولايات المتحدة في اهتمام الجمهور للغرض الأساسي .

وتعتبر لجنة الاوراق المالية والبورصات (SEC) المعينة لمجلس معايير المحاسبة المالية المنظمة المسؤولة عن وضع المعايير المحاسبية للشركات العامة في الولايات المتحدة والتي تم إنشاؤه في عام 1973 ، ليحل محل لجنة الإجراءات المحاسبية (CAP) ومبادئ مجلس المحاسبة (APB) من المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين (AICPA).

مهمة المجلس

تتمحور مهمة مجلس معايير المحاسبة المالية حول وضع معايير المحاسبة المالية وإعداد التقارير وتحسين التقارير المالية التي تعزز من قبل الكيانات الغير حكومية والتي توفر معلومات مفيدة القرار للمستثمرين وغيرهم من مستخدمي التقارير المالية.

وينجز المجلس مهامه من خلال عملية شاملة ومستقلة تشجع على المشاركة الواسعة، وهو هيئة ليست حكومية . المجلس الأعلى للتعليم لديه السلطة القانونية لإقامة المحاسبة المالية والمعايير للشركات المملوكة للقطاع العام وفقا لقانون الأوراق المالية لعام 1934 طوال تاريخها، فقد كانت سياسة اللجنة تعتمد على

القطاع الخاص لهذه المهمة لدرجة أن القطاع الخاص يوضح القدرة على الوفاء بالمسؤولية في المصلحة العامة.

مجلس معايير المحاسبة المالية هو جزء من البنية المستقلة عن جميع المنظمات التجارية والمهنية الأخرى . قبل ان يتم إنشاء الهيكل الحالي ، وضعت معايير المحاسبة وإعداد التقارير المالية الأولى من قبل لجنة الإجراءات المحاسبية من المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين (1936-1959) ومن ثم من قبل مجلس مبادئ المحاسبة ، وهو أيضا جزء من (AICPA 1959 -1973) .

مجلس معايير المحاسبة المالية تخضع للرقابة من قبل مؤسسة المحاسبة المالية (الفاف)، الذي يختار أعضاء مجلس معايير المحاسبة المالية ومجلس معايير المحاسبة والصناديق الحكومية المنظمتين بالدورة التي يتم تحديدها لمجلس أمناء الفاف، وفي جزء منه من قبل مجموعة من المنظمات بما في ذلك : جمعية المحاسبة الأمريكية، المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين ، معهد CFA، التنفيذيين للمالية الدولية، جمعية ضباط المالية الحكومية، معهد المحاسبين الإداريين، جمعية الوطنية مراجعي الحسابات الخارجية ، مراقبي الحسابات و الخزينة، رابطة صناعة الأوراق المالية.

كما يتكون المجلس من سبعة أعضاء بدوام كامل . ويطلب هؤلاء الأعضاء إلى قطع كافة العلاقات مع الشركات و المؤسسات السابقة التي قد خدموا قبل انضمامه لمجلس معايير المحاسبة المالية . ويرجع ذلك لضمان نزاهة واستقلال مجلس

> **القطاع الخاص يوضح القدرة على الوفاء بالمسؤولية في المصلحة العامة**

معايير المحاسبة المالية . ويتم اختيار جميع الأعضاء من قبل الفاف . يتم تعيينهم لمدة خمس سنوات ويجوز لفترة واحدة ان تمد مدتها خمس سنوات إضافية .

بالإضافة إلى الأعضاء بدوام كامل، و هناك ما يقرب من 68 موظفا. هؤلاء الموظفين هم " المهنيين في المحاسبة العامة، والصناعة، والأوساط الأكاديمية، و الحكومة، بالإضافة إلى موظفي الدعم" .

في عام 1984 ، تشكل مجلس معايير المحاسبة المالية لفرقة العمل للقضايا الناشئة (EITF) . وتشكلت هذه المجموعة من أجل توفير الاستجابة في الوقت المناسب للقضايا

> **مجلس معايير المحاسبة المالية تخضع للرقابة من قبل مؤسسة المحاسبة المالية (الفاف)**

المالية التي ظهرت .

وتشمل هذه المجموعة 15 شخصا من كل من القطاعين العام والخاص إلى جانب ممثلين عن مجلس معايير المحاسبة المالية و مراقب المجلس الأعلى للتعليم . كما تبرز القضايا ، لقوة المهمة والتي تعتبرها و يحاول التوصل إليها ليتوافق في الآراء بشأن اتخاذ مسار العمل . إذا كان من الممكن التوصل إلى توافق في الآراء ، فإنها تصدر العدد EITF ، بينما لا يتدخل مجلس معايير المحاسبة المالية . يعتبر العدد EITF صحيح تماما كما في النطق لمجلس معايير المحاسبة المالية و يتم تضمينها في مبادئ المحاسبة المقبولة عموما .

إنشاء التدوين

أعلن المجلس عن إطلاق موقعه التدويني لمعايير المحاسبة ، معلنا لها أن تكون المصدر الوحيد للمبادئ الغير حكومية والموثوقة للمحاسبة المقبولة عموما . والتدوين ينظم العديد من التصريحات التي تشكل مبادئ المحاسبة المقبولة عموما في الولايات المتحدة، مع نموذج للبحث المتسق. وينبغي عدم الخلط مع الإطار المفاهيمي لمجلس معايير المحاسبة المالية، وهو مشروع بدأ في عام 1973 لوضع أساس نظري سليم لتطوير معايير المحاسبة في الولايات المتحدة .

إطار المفاهيم

يعمل مجلس معايير المحاسبة المالية ومجلس معايير المحاسبة الدولية معا بشكل وثيق لتطوير إطار المفاهيم المشتركة . والهدف هو تطوير المعايير التي

تستند الأهداف، والمتسقة داخليا ومتقاربة دولياً. حاليا هناك بيان والمفاهيم للمحاسبة المالية رقم 8 "الإطار المفاهيمي لإعداد التقارير المالية " الذي يتم استخدامه في الولايات المتحدة.

والإطار المفاهيمي يشمل: سمات القياس المستخدمة للقياس وللإبلاغ عن المعاملات الاقتصادية، والأحداث، والترتيبات في البيانات المالية؛ والمبادئ المحاسبية والافتراضات التي توجه الاعتراف، استبعاد، والإفصاح، وكذلك تصنيف وعرض المعلومات في القوائم المالية .

الخصائص النوعية الأساسية وأهميتها، وتمثيل المؤمنين تسمح لاتخاذ قرار فائدة . المعلومات القادرة على إحداث فرق في القرارات التي اتخذت من قبل المستخدمين للبيانات المالية ذات الصلة، المكونات الثلاثة ذات

> **من أجل إرساء مبادئ المحاسبة يصدر المجلس التصريحات علنا**

أهمية هي:

القيمة التنبؤية والتي تشمل معلومات من شأنها أن تساعد المستخدمين تشكيل التوقعات حول القيمة المؤكدة، والمعلومات التي توفر ردود الفعل للتأكيد أو التنبؤات والتوقعات قبل الصحيح.

النسبية والتي تشير إلى طبيعة وحجم سهو أو أخطاء من المعلومات المحاسبية التي من شأنها أن تؤثر على حكم صادر عن شخص عاقل الاعتماد على تلك المعلومات.

تمثيل المؤمنين هو عندما تكون الكلمات وأرقام التنبؤ بدقة مضمونة اقتصادياً لما تدعي التمثيل، والمكونات الثلاثة للتمثيل هي:

التمثيل الكامل، ويوفر للمستخدم الكشف الكامل عن جميع المعلومات اللازمة لفهم المعلومات التي يجري الإبلاغ عنها، مع كل الحقائق اللازمة، والأوصاف، والتفسيرات، التمثيل المحايدة، وهي الغير متحيزة، او مائلة، أو التلاعب بها وتؤكد على خلاف ذلك لتحقيق فهي نتيجة محددة سلفا أو للتأثير على سلوك المستخدمين في اتجاه معين، خالية من الخطأ. ويتم خلالها قياس المعلومات الوصفة بأكبر قدر ممكن، وذلك باستخدام عملية تعكس أفضل المدخلات المتاحة.

وانتقد المجلس من قبل لجنة استشارية للمستثمرين بعد إجراء تغييرات على علامة المحاسبة إلى السوق في استجابة لضغوط سياسية، وقد حصلت على إذن لجماعات الضغط للبنوك لتطبيق المعالجة المحاسبية للأصول السامة الخاصة .

من أجل إرساء مبادئ المحاسبة يصدر مجلس معايير المحاسبة المالية التصريحات علنا ، ويتناول كل القضايا المحاسبية العامة أو الخاصة، هذه التصريحات هي: بيانات معايير المحاسبة المالية، تصريحات مفاهيم المحاسبة المالية، مجلس معايير المحاسبة المالية التفسيرات، مجلس معايير المحاسبة المالية النشرات الفنية.

2.8 % نمواً متوقعاً في الناتج المحلي خلال 2018 .. وزير الاقتصاد:

جميع المؤشرات الاقتصادية تؤكد تجاوز قطر الحصار

شارك سعادة الشيخ أحمد بن جاسم بن محمد آل ثاني، وزير الاقتصاد والتجارة، في 21 يونيو الماضي في حفل الاستقبال الذي نظمه مجلس لألأعمال الأمريكي القطري، وذلك على هامش أعمال قمة الاستثمار (Select USA) المنعقدة في واشنطن، وحضر الحفل نخبة من كبار الشخصيات الرسمية ورجال الأعمال من البلدين بالإضافة لممثلين عن المجتمع المدني بالولايات المتحدة الأمريكية.

650 شركة أمريكية تعمل في قطر

القطرية تخصص 92 مليار دولار لشراء 332 طائرة أمريكية

وأكد سعادة الشيخ أحمد بن جاسم بن محمد آل ثاني، وزير الاقتصاد والتجارة في مستهل كلمته التي ألقاها بمناسبة الحفل، على اعتزاز وحرص دولة قطر على مواصلة تطوير العلاقات الثنائية التي تربطها بالولايات المتحدة الأمريكية في مختلف المجالات لاسيما المجالات الاقتصادية والاستثمارية.

وقال إن التجارة الدولية والاستثمار يمثلان جزءاً رئيسياً في سياسة النمو المستقبلي والتنويع الاقتصادي التي انتهجتها دولة قطر، لافتاً إلى أن الولايات المتحدة الأمريكية تعد واحدة من أهم وأكبر الشركاء الاستراتيجيين لدولة قطر.

وأفاد سعادته أنه خلال السنوات الخمس الأخيرة بلغ حجم تجارة السلع بين البلدين نحو 24 مليار دولار، موضحاً أن 84٪ من الميزان التجاري بين البلدين والذي يعادل قيمته 20 مليار دولار يميل لصالح الولايات المتحدة. وأضاف أن الولايات المتحدة تعتبر المصدر الأول للواردات القطرية في العام 2017 حيث استوردت دولة قطر 16٪ من وارداتها من أمريكا.

ولفت وزير الاقتصاد والتجارة إلى أنه بلغ حالياً عدد الشركات الأمريكية العاملة في دولة قطر ما يزيد على 650 شركة من بينها حوالي 117 شركة مملوكة بالكامل وبنسبة 100 ٪ للجانب الأمريكي بالإضافة إلى نحو أكثر من 30 شركة أمريكية تعمل تحت مظلة مركز قطر للمال.

زيادة الاستثمارات

وقال إن دولة قطر عملت على زيادة استثماراتها في الولايات المتحدة على مدى سنوات عديدة بما أسهم في توفير الآلاف من فرص العمل في مختلف أنحاء أمريكا. هذا وتضمنت الاستثمارات شراكات مع العديد من الشركات الأمريكية بما في ذلك شركة إكسون موبيل، وشركة بوينج وشركة كونوكو فيليبس، وشركة رايثيون. ولفت إلى أنه يوجد في دولة قطر ما يقارب من 15 ألف مواطن أمريكي، منهم حوالي 5000 آلاف أمريكي يعملون في وظائف تتطلب كفاءات ومهارات عالية وذلك ضمن القطاع الخاص.

وفي سياق حديثه عن الاستثمارات القطرية في الولايات المتحدة الأمريكية، أوضح وزير الاقتصاد والتجارة أن الخطوط الجوية القطرية خصصت نحو 92 مليار دولار لدعم الاقتصاد الأمريكي من خلال شراء 332 طائرة أمريكية الصنع بما أسهم بتوفير أكثر من 527 ألف فرصة عمل.

وقال إن إجمالي قيمة الصادرات والطلبيات المؤكدة إلى دولة قطر، بلغت نحو 146 مليار دولار، مما أسهم بدوره في توفير مليون وظيفة أمريكية تعتمد على الاستثمارات القائمة مع دولة قطر، مشيراً إلى دور جهاز قطر للاستثمار الذي قام بتخصيص ما قيمته 45 مليار دولار من الاستثمارات للفترة المتراوحة بين عامي 2015 و2020 حيث تم توجيه 10 مليارات دولار منها للاستثمار في قطاع البنية التحتية، لافتاً في هذا الصدد إلى أن هذه الاستثمارات

تشكل حوالي 23 ٪ من الناتج المحلي الإجمالي لدولة قطر.

وفي سياق حديثه عن قطاع النفط والغاز، أضاف سعادته أن شركة قطر للبترول خصصت 10 مليارات دولار للاستثمار في محطة للغاز الطبيعي المسال في ولاية تكساس بما من شأنه أن يسهم في توفير 45 ألف فرصة عمل.

القطاع الخاص

كما سلط وزير الاقتصاد والتجارة الضوء على استثمارات القطاع الخاص، مؤكداً أن هذا الأخير ضخ أكثر من 5 مليارات دولار في مجال التكنولوجيا والضيافة والعقارات وتجارة الأدوات المنزلية مما ساهم في دعم الاقتصاد الأمريكي.

وأضاف سعادته أن دولة قطر وجهت نحو 200 مليون دولار خلال العام 2017 للإنفاق على الرعاية الصحية لمواطنيها مشيراً إلى وجود أكثر من 1200 طالب قطري يدرسون حالياً في الجامعات الأمريكية.

> **146 مليار دولار قيمة الصادرات والطلبيات الأمريكية المؤكدة إلى قطر**

هذا وتطرق وزير الاقتصاد والتجارة إلى الحديث عن الإجراءات التي اتخذتها دولة قطر لكسر الحصار الجائر المفروض عليها منذ الخامس من يونيو 2017 والذي كان يهدف إلى تقويض موقفها كدولة مستقلة اقتصادياً وذات سيادة.

وأوضح أن دولة قطر نجحت في تعزيز قوتها واستقلاليتها أكثر من أي وقت مضى، حيث عملت على ترسيخ علاقاتها التجارية مع كافة دول العالم ولاسيما الولايات المتحدة الأمريكية، لافتاً إلى أن الدولة توجهت منذ عدة سنوات نحو جعل اقتصادها أكثر انفتاحاً على العالم.

وأضاف سعادته أنه تم استحداث خطوط تجارية مباشرة مع عدد من الموانئ الاستراتيجية وتحويلها نحو الشركاء التجاريين الرئيسيين لدولة قطر حيث سعت دولة قطر للاستفادة من بنيتها التحتية المتطورة وخدماتها اللوجستية عالية الجودة لتفعيل الاتفاقيات التي تم توقيعها على المستوى الإقليمي مع كل من الكويت والعراق وعُمان وتركيا وباكستان والهند وأذربيجان إلى جانب آسيا الوسطى؛ وذلك بهدف توسيع أنشطتها التجارية من خلال إنشاء أسطول بحري يربط دولة قطر بشركائها التجاريين الرئيسيين حول العالم، وتستهدف من خلاله سوقاً يبلغ حجمه نحو 400 مليون نسمة.

وفي سياق حديثه عن الاقتصاد

القطري، أكد وزير الاقتصاد والتجارة أن السياسات الحكيمة التي انتهجتها دولة قطر ساهمت في تحفيز كافة قطاعات الدولة على زيادة إنتاجيتها بما انعكس إيجاباً على الاقتصاد الوطني حيث حقق معدلات نمو إيجابية خلال العام الماضي، مما أكد مرونته وعدم تأثره كثيراً بالحصار الجائر.

نمو الناتج المحلي

وأشار سعادته بهذا الصدد إلى ارتفاع إجمالي الناتج المحلي للدولة خلال العام 2017، ليبلغ نحو 220 مليار دولار، مقارنة بنحو 218 مليار دولار خلال العام 2016 مؤكداً أن معدل النمو الحقيقي للناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة، بلغ نحو 2 ٪ في عام 2017، وهو ما يمثل أفضل مما كان متوقعاً. وأضاف أن العديد من التقارير الدولية أكدت على الأداء اللافت للاقتصاد القطري في ظل التحديات الإقليمية موضحاً أنه وفقاً لأحدث التقارير الصادرة عن البنك الدولي، فإنه من المتوقع أن يرتفع نمو إجمالي الناتج المحلي الحقيقي لدولة قطر إلى نحو 2.8 ٪ خلال العام 2018، وهو المعدل الأعلى بين دول مجلس التعاون الخليجي. وفي محور حديثه

> **قطر للبترول تخصص 10 مليارات دولار للاستثمار بمحطة الغاز في تكساس**

عن التجارة الخارجية لدولة قطر، أكد وزير الاقتصاد والتجارة أن هذا القطاع شهد نمواً ملحوظاً خلال العام الماضي حيث ارتفع حجم التجارة في عام 2017 بنسبة 16 ٪، لتبلغ قيمتها 103 مليارات دولار، مقارنة مع 89 مليار دولار في عام 2016.

وأوضح سعادته أن الصادرات القطرية ارتفعت بنسبة 19 ٪ في العام 2017 لتصل إلى 68 مليار دولار، مقارنة مع 57 مليار دولار في العام 2016، وأن هذا الأمر انعكس بدوره على إجمالي الميزان التجاري للدولة والذي حقق فائضاً كبيراً بلغت نسبته نحو 40 ٪، حيث ارتفع من 25 مليار دولار في العام 2016 ليصل إلى 35 مليار دولار في العام 2017.

وعلى المستوى العالمي، أشار وزير الاقتصاد والتجارة إلى أن دولة قطر تبوأت مراكز متقدمة عالمياً في مؤشر التنافسية العالمية وفقاً للتقرير الصادر عن المنتدى الاقتصادي العالمي، حيث حلت في المرتبة الأولى عالمياً في انخفاض معدلات التغير في أسعار التضخم وفي المرتبة الأولى عربياً والعشرين عالمياً في محور البيئة الاقتصادية والثالثة عالمياً على مستوى المشتريات الحكومية من منتجات التكنولوجيا المتقدمة والخامسة عالمياً من حيث توافر رأس المال الاستثماري وتوافر العلماء والمهندسين.

ريادة قطرية

وأضاف إن دولة قطر شغلت مراكز متقدمة في المؤشرات الفرعية الواقعة ضمن تقرير الكتاب السنوي للتنافسية العالمية لعام 2018 (IMD) لتحتل المرتبة الثالثة عالمياً في مؤشر القوى العاملة والثالثة عالمياً في مؤشر كفاءة القرارات الحكومية والرابعة عالمياً في مؤشر الشفافية والخامسة عالمياً من حيث الأداء الاقتصادي

ومجال ريادة الأعمال والسابعة عالمياً من حيث الشراكة بين القطاعين العام والخاص والثامنة عالمياً في مؤشر النظام التعليمي. وجاءت دولة قطر في المركز العاشر عالمياً في مؤشر الكفاءة الحكومية والمركز الـ13 عالمياً في مؤشر كفاءة قطاع الأعمال. وأوضح أن كافة المؤشرات الاقتصادية، تؤكد على تجاوز دولة قطر للحصار المفروض عليها ونجاحها في تعزيز قدرتها التنافسية. وفي سياق متصل، أكد وزير الاقتصاد والتجارة أن العلاقات بين دولة قطر والولايات المتحدة الأمريكية لا تقتصر على الجانبين التجاري والاستثماري فقط وإنما تمتد لتشمل آفاقاً أخرى، موضحاً أن العلاقات المتبادلة بين البلدين تهدف بشكل أساسي لخدمة مصالح شعبيهما ومساعدة بعضهما في التغلب على التحديات والاستفادة من الفرص المتاحة.

وأشار سعادته في هذا الصدد إلى أن دولة قطر تبرعت بما قيمته 100 مليون دولار لمساعدة متضرري إعصار كاترينا؛ مما ساهم بتنمية المجتمع وبناء المنازل والمستشفيات، فضلاً عن تبرعها بثلاثين مليون دولار كمساعدات لمواجهة إعصار هارفي.

وفي ختام كلمته، جدد وزير الاقتصاد والتجارة تأكيده على التزام دولة قطر بشراكتها الاقتصادية والاستراتيجية مع الولايات المتحدة الأمريكية متمنياً المزيد من الازدهار والتقدم للبلدين والشعبين الصديقين.

يذكر أن قمة Select USA للاستثمار تعد أبرز حدث مخصص لتشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر (FDI) في الولايات المتحدة وهي تولي اهتماماً خاصاً لكبار المسؤولين الحكوميين وكبار مديري الأعمال التنفيذيين والقطاع الخاص وغيرهم من رواد الفكر، وتركز كل قمة على موضوع محدد مرتبط ببيئة الاستثمار في الولايات المتحدة وتوجهات الصناعة العامة والفرص الجديدة، وبدورها تناقش نسخة العام الحالي عدداً من الموضوعات الرئيسية تشمل تعزيز الازدهار الاقتصادي العالمي، والاستثمار في الطاقة والابتكار والتكنولوجيا، وتطوير القوة العاملة وإعادة بناء البنية التحتية للولايات المتحدة الأمريكية. هذا ومن المتوقع مشاركة أكثر من 3200 مشارك في قمة Select USA للاستثمار، يمثلون 64 سوقاً دولية ومن 51 ولاية ومقاطعة أمريكية، في نسخة هذا العام، ومشاركه كل من وزير التجارة ووزير الخزانة ووزير العمل الأمريكيين، بجانب مشاركة عدد من حكام ولايات أمريكية وغرفة التجارة الأمريكية.

استحداث أنظمة جديدة لتقييم جميع أنواع الموجودات

المصرف المركزي يصدر المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 9

تطور ملحوظ متوقع على بيانات البنوك مع تطبيق المعيار الجديد

تعليمات مصرف قطر المركزي تلزم البنوك التقليدية بإعداد بياناتها المالية وفقا للمعايير الدولية للتقارير المالية وما يطرأ عليها من تطورات واصدارات جديدة، كما تلزم البنوك الإسلامية فيما لم تغطه المعايير التي تصدرها هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية والإسلامية.

ونظراً للأثر الهام المتوقع حدوثه على البيانات المالية للبنوك ونتائج أعمالها مع تطبيق المعيار الدولي الجديد رقم 9 والذي حل محل المعيار الدولي رقم 39 اعتبارا من مطلع يناير الماضي، وخاصة فيما يتعلق بالمطلب المحاسبي الجديد الذي سيطبق لأول مرة والذي يلزم جميع البنوك بتكوين مخصصات احترازية للخسائر المتوقعة مستقبلاً على جميع الموجودات المالية الائتمانية المنتظمة عند نشأتها وخلال مراحل عمرها المختلفة خصماً على حساب الدخل وما يستلزمه ذلك من تطوير أنظمة البنوك الحالية وربما استحداث أنظمة جديدة لتقييم جميع أنواع الموجودات المالية لديها وفقاً لمتطلبات المعيار.

ومن أجل ذلك رأي مصرف قطر المركزي ضرورة اصدار التعليمات الارشادية المرفقة طيه والتي تنظم تطبيق البنود للمعيار الدولي الجديد

> **يتعين على البنوك التأكد من ثبات السياسات المحاسبية**

رقم 9 وتحدد متطلبات المرحلة الانتقالية التي تسبق التطبيق.

التعليمات الارشادية ليس الغرض منها وضع منهجيات وخطط عمل وانظمة ونماذج موحدة لتطبيق المعيار لدى جميع البنوك حيث أن ذلك يقع على عاتق الادارة التنفيذية لكل بنك ومجلس إدارته ويندرج تحت واجباتهم ومسئولياتهم.

كما أن تقييم هذه المنهجيات والخطط والأنظمة لاختبار مدي تماشيها مع متطلبات المعايير الدولية للتقارير المالية هي من مسؤولية مراقب الحسابات القانوني لدي كل بنك.

الغرض من هذه التعليمات الارشادية هو وضع إطار رقابي يمكن معه لمصرف قطر المركزي فرض رقابته ومتابعته لمدي التزام البنوك بتطبيق المعيار الدولي رقم 9 وتحوطها الكافي لمخاطر الموجودات المالية لديها وكذلك الحد من الاختلافات والتفاوتات الكبيرة التي يمكن أن تشملها نتائج تطبيق المعيار فيما بين البنوك الناتجة عن الحكم أو التقدير الشخصي لهم لكثير من النصوص والأمور التي يتضمنها المعيار والتي تحتمل ذلك بما يعزز من الشفافية والموضوعية في التطبيق.

والغرض أيضا من هذه التعليمات هو فرض نموذج موحد للإبلاغ ورفع التقارير للمصرف المركزي عن

نتائج التطبيق لتعزيز قدرة المصرف المركزي على قراءة ومقارنة وتحليل نتائج التطبيق وتقدير مخاطر الموجودات المالية لدى البنوك عبر الفترات الزمنية المتعاقبة على مستوى كل بنك وعلى المستوى المجمع للجهاز المصرفي.

نطاق التطبيق

تشمل التعليمات الارشادية المرفقة قسمين رئيسين:

القسم الأول: يتناول متطلبات التصنيف والقياس للموجودات والمطلوبات المالية والمشتقات.

التعليمات بهذا القسم مطلوب تطبيقها من قبل البنوك التقليدية فقط أما البنوك الاسلامية فعليها الاستمرار في العمل بمعايير هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الاسلامية وفقاً لتعليمات المصرف المركزي الواردة في كتاب تعليمات البنوك باستثناء أي أمور لم تغطها معايير الهيئة فيتم الاحكام فيها للمعايير الدولية.

القسم الثاني: الخسائر الائتمانية المتوقعة:

التعليمات بهذا القسم مطلوب تطبيقها من جميع البنوك التقليدية والاسلامية.

2- ينبغي تطبيق هذه التعليمات لدي كل بنك وطني على المستوى الفردي للبنك في قطر وعلى مستوى كل فرع خارجي للبنك وكل شركة تابعة له داخل أو خارج قطر ثم على المستوى المجمع لمجموعة البنك وفي حالة تعذر تطبيقه بشكل مستقل على فرع خارجي أو شركة تابعة بالخارج بسبب تعارض هذه التعليمات مع المعايير الرقابية والمحاسبية المطبقة في البلد المضيف فينبغي على البنك حصر الفروقات المترتبة

> **قياس الاستثمارات في أدوات حقوق الملكية بالقيمة العادلة**

على اختلافات المعايير المطبقة والأخذ بالتقديرات الأكثر تحوطا وتسجيل الفروقات الناتجة عن ذلك في سجلات البنك في قطر لينعكس اثرها على البيانات المالية المجمعة للبنك مع بيان ذلك لمصرف قطر المركزي.

3- على فروع البنوك الأجنبية العاملة في دولة قطر الالتزام بهذه التعليمات مالم يكن لديها توجيهات أخرى من شركاتها الأم وعندها يتعين على تلك الفروع الحصول على عدم ممانعة مصرف قطر المركزي.

دور ومسؤولية مراقب الحسابات:

تقع على مراقب حسابات كل بنك مسؤولية التحقق من سلامة الأنظمة والمنهجيات والنماذج المستخدمة لدي البنك من حيث ملاءمتها لمتطلبات المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 9 وأي معايير ذات علاقة وكذلك لتعليمات المصرف المركزي كما تقع عليه مسؤولية التحقق من صحة الأرقام والمعلومات الواردة في البيانات المالية للبنك وفي التقارير التي يزود البنك بها المصرف المركزي بسأن تطبيق هذا المعيار.

وعلى كل بنك تكليف مراقب حساباته بالتالي:

- تدقيق التقرير الأول لتصنيف الموجودات الائتمانية بالمرحلتين الأولي والثانية والمخصصات الاحترازية المقدرة لها وأي تقارير دورية لاحقة.

- مراجعة الانظمة والسياسيات والاجراءات التي أدخلها البنك لتطبيق المعيار الدولي الجديد رقم 9 وأي معايير أخرى ذات علاقة وإبداء الرأي في مدي ملاءمة هذه السياسيات والانظمة والاجراءات لمتطلبات تلك المعايير ولتعليمات المصرف المركزي.

- إعداد تقرير باللغة العربية بنتائج التدقيق والمراجعة وتزويد المصرف المركزي به .

هذا ومنذ مطلع يناير الماضي وهو التاريخ المحدد لبدء تطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 9 وبخلاف ما هو مطلوب من البنوك خلال المرحلة الانتقالية التي تسبق التطبيق على النحو السالف ذكره وكما هو مبين في التعليمات الإرشادية المرفقة تحل هذه التعليمات الإرشادية محل أي تعليمات تتعلق بتطبيقات المعيار المحاسبي الدولي رقم 39 أو تتعلق بتصنيف التسهيلات الائتمانية المنتظمة وتحديد المخصصات عليها أينما وردت في كتاب تعليمات البنوك، ويستمر العمل بتعليمات المصرف المركزي الخاصة بتصنيف حسابات الائتمان غير المنتظمة وكل ما يتعلق بها من مخصصات ومعالجات وإبلاغات.

تعليمات تطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 9

على فروع البنوك الأجنبية العاملة في قطر الالتزام بالتعليمات الواردة يكن لديها توجيهات أخري من شركاتها الأم وعندها يتعين على تلك الفروع إخطار المصرف المركزي بذلك للحصول على عدم ممانعة.

عند تطبيق هذه التعليمات يتعين على البنوك التأكد من ثبات السياسات المحاسبية المطبقة على مستوى المجموعة بما في ذلك الشركات التابعة والفروع خارج قطر، وإذا لم تتوافق المعايير الإشرافية والمحاسبية

المطبقة لدي فروع أو شركات البنك التابعة في الخارج مع هذه التعليمات التطبيقية يجب على البنك إخطار المصرف المركزي بذلك وحصر الفروق والأثار المترتبة عليها لكل يصدر المصرف المركزي توجيهاته بشأنها للبنك المعني، وبشكل عام فإن المصرف المركزي يوجه البنوك إلى معالجة هذه الاختلافات في سجلاته وفقاً للتعليمات والمعايير الأكثر تحوطاً.

أدوات حقوق الملكية

يتم قياس الاستثمارات في أدوات حقوق الملكية دائما بالقيمة العادلة في الميزانية ولا تخضع لاختبار الانخفاض في القيمة ويمكن للبنوك تصنيف أدوات حقوق الملكية التي يتم تداولها في سوق نشطة فقط باعتبارها محتفظ بها للمتاجرة وفقاً لتعليمات المصرف المركزي.

وبشكل عام يتم الاعتراف بالتغيرات في القسمة العادلة لأدوات حقوق الملكية سواء المحتفظ بها للمتاجرة أو غير ذلك في بيان الأرباح والخسائر على أنه يتيح للإدارة خيار لا يمكن الرجوع فيه لأدوات حقوق الملكية غير المحتفظ بها للمتاجرة فقط وهو أن يعترف بالتغيرات في القيمة العادلة في بنود الدخل الشامل الأخر بدلا من الأرباح والخسائر، ويجب دائما الاعتراف بإيرادات توزيعات الأرباح في بيان الربع أو الخسارة لجميع أدوات حقوق الملكية بغض النظر عن تصنيفها.

لا يسمح للأرباح أو الخسائر المتراكمة ضمن بنود الدخل الشامل الأخر بإعادة تدويرها إلى الربح أو الخسارة حتي في حالة استبعاد أو إلغاء الاعتراف نهائياً باستثمار أدارة حقوق الملكية، وعوضاً عن ذلك فان الأرباح أو الخسائر المتراكمة ضمن بنود الدخل الشامل الأخر أو نسبة منها والتي ترتبط باستثمار حقوق الملكية المستبعدة أو التي ألغي الاعتراف بها يجب تحويلها ضمن حقوق الملكية إلى الأرباح. لا يسمح وفقاً للمعيار الدولي للتقارير المالية رقم 9 بقياس استثمارات حقوق الملكية غير المدرجة بالتكلفة في حال لم تكن قيمتها العادلة قابلة للقياس بشكل موثوق وتبعاً لذلك يتطلب المصرف المركزي من البنوك تعزيز إمكاناتها للوصول إلى معلومات القيمة العاملة لجميع استثماراتها في أدوات حقوق الملكية التي يغطيها نطاق المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 9.

ويتطلب المصرف المركزي من البنوك الاعتراف بأي انخفاض في القيمة العادلة لأدوات حقوق الملكية غير المدرجة على أن يقوم البنك بالحصول على موافقة مسبقة من المصرف المركزي في حال تقييم القيمة العادلة لأدوات حقوق الملكية غير المدرجة بأكثر من قيمتها الدفترية "في تاريخ التقيم" بعد تزويد المصرف المركزي بتفاصيل المدخلات والأدلة والطرق المستخدمة للوصول إلى القيمة العادلة.

بنمو 2.5 % على أساس سنوي

1346.5 مليار ريال أصول البنوك القطرية

كشفت الميزانية الشهرية لمصرف قطر المركزي أن أصول البنوك بلغت خلال مايو الماضي 1346.52 مليار ريال، مقارنة بنحو 1353.29 مليار ريال في الشهر السابق. وعلى أساس سنوي، فقد ارتفعت الأصول بنسبة 2.5 ٪، مقابل بلغت 1313.49 مليار ريال (360.82 مليار دولار) في مايو 2017. وعلى أساس سنوي، ارتفعت ودائع العملاء في البنوك التجارية بقطر بنسبة 3 ٪ إلى 785.43 مليار ريال، مقابل 762.21 مليار ريال في مايو 2017.

شهد شهر مايو السابق نمواً في حجم الائتمان الممنوح بنسبة 0.15 ٪ إلى 905.27 مليار ريال، مقابل 903.89 مليار ريال في الشهر السابق. وأشارت الميزانية إلى ارتفاع قيمة التسهيلات الائتمانية (القروض) الممنوحة من البنوك التجارية العاملة في قطر خلال مايو السابق بنسبة 0.15 ٪ على أساس شهري.

وبلغت قيمة التسهيلات الممنوحة في الشهر الماضي 905.27 مليار ريال، مقارنة بـ903.89 مليار ريال في أبريل 2018. وعلى أساس سنوي. قفزت قيمة القروض الممنوحة في مايو الماضي بنسبة 2.69 ٪، مقابل 881.52 مليار ريال في الشهر نفسه من 2017.

وكشفت الميزانية، أن سبب النمو الشهر للقروض ارتفاع التسهيلات الممنوحة للقطاع الخاص في قطر بنسبة 0.49 ٪ بالشهر الماضي إلى 553.1 مليار ريال، مقارنة بـ 550.4 مليار ريال في أبريل السابق له. وسجلت التسهيلات الممنوحة للمؤسسات المالية غير المصرفية 21.12 مليار ريال في مايو السابق بنمو 3.73 ٪ عن قيمتها في أبريل البالغة 20.36 مليار ريال.

وبلغت قيمة التسهيلات الممنوحة للقطاع العام 331 مليار ريال، علماً بأنها كانت تبلغ في أبريل السابق له 333.15 مليار ريال، بانخفاض 0.63 ٪.

وأشار التقرير إلى ارتفاع قيمة محفظة الأوراق المالية التي تشمل أدوات الدين بنسبة 3.7 ٪ مسجلة 182.61 مليار ريال، مقارنة مع 176 مليار ريال في أبريل 2018.

وبلغ حجم النقدية والمعادن الثمينة في الشهر الماضي 10.1 مليار ريال، علماً بأنه كان يبلغ 8.8 مليار ريال في أبريل. وإلى جانب ذلك ارتفع حجم الاستثمارات في العقار إلى 1.43 مليار ريال عن قيمته في أبريل 2018 عند 964.37 مليون ريال.

ارتفاع التسهيلات الائتمانية إلى 905.3 مليار ريال

331 مليار ريال التسهيلات للقطاع الخاص

الودائع ترتفع 3٪ خلال عام إلى 785.43 مليار ريال

ناقلات NAKILAT

ناقلات هي شركة نقل بحري قطرية تأسست في عام ٢٠٠٤م. تمثل الشركة رابط النقل الأساسي في سلسلة تصدير الغاز الطبيعي المسال لدولة قطر، وأسطول الشركة هو الأكبر من نوعه في العالم، وتضطلع الشركة بالإشراف على أنشطة حوض أرحمة بن جابر الجلاهمة لبناء وإصلاح السفن في مدينة راس لفان الصناعية

أسطول عالمي يتألف من

٧٠
سفينة

٦٥ سفينة لنقل الغاز الطبيعي المسال

٤ سفن كبيرة لنقل غاز البترول المسال

١ وحدة عائمة لتخزين وإعادة الغاز المسال لحالته الطبيعية

نقل الطاقة النظيفة إلى جميع أنحاء العالم

LNG

٥١,٧ مليون طن متري من إمدادات الغاز الطبيعي المسال تم تسليمها في ٢٠١٧

٩٠ محطة عالمية لاستقبال الغاز في ٢٦ دولة حول العالم

الخدمات البحرية الشاملة

- مجموعة شاملة من خدمات الإصلاح والتحويل والصيانة للسفن
- تصنيع وبناء السفن
- إصلاح الهياكل البحرية
- خدمات السحب والمرافقة والرسو ودعم الإرشاد للسفن
- الخدمات اللوجيستية

www.nakilat.com

شركة عالمية رائدة
في مجال نقل الطاقة
وتوفير الخدمات البحرية
المختلفة

تطبق أفضل النظم الإقليمية والدولية

الشركات القطرية الأكثر التزاماً بمعايير الحوكمة

إرساء مبادئ عديدة لصياغة نظام حوكمة الشركات والكيانات القانونية

تعد الحوكمة من أهم نظم إدارة الشركات والتحكم بها بصفة عامة، والشركات المساهمة وسائر الكيانات القانونية الأخرى المدرجة في الأسواق المالية بشكل خاص، لما ترسخه من مبادئ الإدارة الرشيدة وتحديد المهام والمسؤوليات لمجلس الإدارة والإدارة التنفيذية العليا والعاملين بالشركة، والعدل والمساواة بين أصحاب المصالح، والرقابة المنتجة وإدارة المخاطر، والشفافية والافصاح، وتنظيم حقوق أصحاب المصالح، وتنمية المجتمع والنهوض به؛ الأمر الذي يؤدي إلى تحسين أداء الشركة بصفة عامة، وينتهي حتما إلى تحقيق المعنى الحقيقي لمبدأ إعلاء المصلحة العامة، ومصلحة الشركة وأصحاب المصالح، وتقديمهما على أي مصلحة أخرى.

من هذا المنطلق ورغبة من هيئة قطر للأسواق المالية في إرساء تلك المبادئ والقيم، وعلى ضوء أفضل النظم الدولية والإقليمية في الحوكمة، ومبادئ الحوكمة التي أرستها مجموعة العشرين (G20) ومنظّمة التعاون والتنمية الاقتصاديّة (OECD) والتي تتضمن مبادئ المنظمة الدولية لهيئات الأسواق المالية (IOSCO) في هذا الشأن، وبنك التسويات الدوليّة (BIS) والجمعية الدولية لهيئات الإشراف على التأمين (IAIS)، والشبكة الدوليّة للحوكمة (ICGN) .

وتعتبر الشركات القطرية الأكثر التزاما في المنطقة بمعايير الحوكمة، والتزاما بالمبادئ الاسترشادية الموحدة لحوكمة الشركات المدرجة في الأسواق المالية تمت صياغة "نظام حوكمة الشركات والكيانات القانونية المدرجة في السوق، وأحكام الالتزام بمبادئ الحوكمة، ومضمون تقرير الحوكمة، وأحكام وشروط الترشح لعضوية مجلس الإدارة، ومهام المجلس ومسؤولياته، ومهام رئيسه وأعضائه وإجراءاته، وتشكيل لجان المجلس وأحكام عضويتها واختصاصاتها، وأحكام الرقابة الداخلية والخارجية وإدارة المخاطر بالشركة، وأحكام الافصاح والشفافية، وتنظيم حقوق أصحاب المصالح في ضوء مبدأ إعلاء المصلحة العامة والمساواة في الحقوق بين أصحاب المصالح.

> **إعلاء قيم الرقابة الذاتية والنزاهة وتوخي الحرص والرعاية الفائقة والأمانة**

وقد روعي في صياغة نظام حوكمة الشركات والكيانات القانونية المدرجة في السوق الرئيسية إرساء المبادئ الآتية:

• مبدأ الشفافية: ذلك المبدأ القائم على حسن النية، وتحري الصدق والمصارحة، وإعلاء قيم الرقابة الذاتية والنزاهة، وتوخي الحرص والرعاية الفائقة والأمانة في أداء المهام والوظائف الموكلة إلى كل مسؤول وعامل بالشركة من رئيس وأعضاء مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية العليا إلى جميع العاملين وغيرهم من الأطراف ذات العلاقة بالشركة، والذي يحدد أطر الإفصاح وتوفير المعلومات التي تطلبها الهيئة وغيرها من الجهات الرقابية أو يطلبها أصحاب المصالح

> **حماية حقوق المستثمرين وأصحاب المصالح بصفة عامة وتمكينهم من التمتع بها**

في الوقت المناسب وبالكيفية التي تمكن طالب المعلومة من اتخاذ قراره السليم، والذي ينظم تعامل الأشخاص المطلعين في الأوراق المالية التي تصدرها الشركة أو أي شركة من مجموعتها، ويعمل على تجنب تضارب المصالح والحد منها وتحقيق النفع العام في ظل مفهوم الاستثمار النزيه في السوق.

• مبدأ تحمل المسؤولية والإقرار بها: ويهدف إلى تحديد الحقوق والواجبات والمسؤوليات في الشركة، ووضع آلية رقابة مناسبة تعمل على محاسبة كل مسؤول عن عمله وتقييم أداءه، وتقييم أداء الشركة بشكل عام وفقا لأفضل المعايير الدولية سواء أكانت الرقابة داخلية يقوم بها مجلس إدارة الشركة ولجانه أو وحدة التدقيق الداخلي كل في حدود اختصاصه أم رقابة خارجية يقوم بها مراقب الحسابات، كما يهدف إلى إقرار المسؤول بمسؤوليته وإن فوض غيره في أداء بعض مهامه أو سلطاته فالتفويض لا يكون إلا في المهام لا في المسؤوليات، ويهدف إلى بيان المسؤولية الاجتماعية للشركة ودورها تجاه المجتمع والعمل على تنميته ورخائه والمحافظة على البيئة.

• مبدأ العدالة والمساواة: أصحاب المصالح وعلى رأسهم المساهمين متساوين في الحقوق، ويحظر التمييز بينهم على أساس العرق أو الجنس أو الدين ولهم كافة الحقوق المترتبة على ملكية السهم أو

> تجنب تضارب المصالح والحد منها وتحقيق النفع العام في الاستثمار النزيه

صفتهم بالشركة سواءً بسواء؛ لذلك أفرد هذا النظام فصلا خاصا بحقوق أصحاب المصالح في الشركة سواء المساهمين أو غيرهم ممن لهم صفة أو مصلحة فيها كالعاملين، والدائنين، والعملاء، والموردين، لتمكينهم من ممارسة حقوقهم والتمتع بها وعلى رأسها الحقوق المتعلقة بالجمعية العامة وتيسير سبل المشاركة الفعالة بها وأهمها حق التصويت، وحق الترشح لعضوية مجلس الإدارة وانتخاب أعضائه، وحقوق توزيع الأرباح، وحق الحصول على المعلومات، وإقرار سياسة المكافآت ومنح الحوافز بالشركة ومنها مكافآت رئيس وأعضاء مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية العليا.

ولما كانت العدالة والمساواة من القيم الإنسانية والأخلاقية النسبية فلا يكون تطبيقها حسابيا فقط إلا ضربا من ضروب الظلم أحيانا، لذا روعي في هذا النظام التأكيد على حماية حقوق المستثمرين وأصحاب المصالح بصفة عامة وتمكينهم من التمتع بها، وإعلاء قيم حماية الأقلية والعاملين بالشركة من خلال إقرار معاملة تفضيلية لصغار المستثمرين والأقلية؛ وتتمثل أركان تلك المعاملة في عدم تمكين أو سيطرة الأكثرية على الأقلية، وعدم تحكم عضو أو أكثر من أعضاء مجلس الإدارة في إصدار القرارات، وإقرار نظام التصويت التراكمي في انتخابات أعضاء مجلس الإدارة، ذلك النظام التصويتي الذي يمنح كل مساهم قدرة تصويتية بعدد الأسهم التي يمتلكها ويحق له التصويت بها لمرشح واحد أو تقسيمها بين من يختارهم من المرشحين دون وجود أي تكرار لهذه الأصوات؛ مما يزيد من فرص حصول مساهمي الأقلية على تمثيل عادل في مجلس الإدارة، وتوفير آلية مناسبة لحصول جميع المساهمين وسائر أصحاب المصالح على المعلومات بالقدر الذي يحمي الشركة وحقوقها ومصالحها والغير، واعتماد آلية أخرى لتقديم التظلمات والشكاوى والبلاغات عن أية مخالفات أو مخاطر قد تهدد الشركة.

جيرهارد شرودر رئيس Rosneft الروسية :

قطر للاستثمار من أفضل 10 صناديق في العالم

موسكو - وكالات: نقلت وكالة «Interfax» الروسية عن المستشار الألماني السابق جيرهارد شرودر قوله بعد انتخابه لفترة ثانية كرئيس لشركة Rosneft الروسية في الاجتماع السنوي للشركة أن اهتمام جهاز قطر للاستثمار بالتملك المباشر في الشركة سيؤدي لمشاريع دولية جديدة.

وأشارت الوكالة إلى أن جهاز قطر للاستثمار يملك حصة 14.16٪ من الشركة، وقد تزداد الحصة إلى 18.93٪ بعد توقف صفقة بيع حصة من Rosneft لشركة CEFC الصينية. وأضافت أن شرودر قال في تصريح بعد الاجتماع السنوي للشركة: "بالتأكيد أدعم قرار جهاز قطر للاستثمار للتملك المباشر والصندوق القطري سيصبح مساهماً استراتيجياً

للشركة ما سيحقق تعاوناً مفيداً للطرفين". ونقلت عن شرودر تأكيده من أن مشاركة جهاز قطر للاستثمار بحصة مباشرة في Rosneft ستؤدي قريباً إلى مشاريع دولية ثنائية تفيد الطرفين وتؤثر إيجابياً في القيمة السوقية للشركة.

جهاز قطر للإستثمار
QATAR INVESTMENT AUTHORITY

وتابع شرودر أن جهاز قطر للاستثمار من أفضل 10 صناديق استثمار في العالم مع 400-300 مليار دولار كاحتياطي جاهز للاستثمار وهذه هي ميزته الكبيرة لافتاً إلى أن قطر للاستثمار لديه مصداقية جيدة في قطاع الغاز والنفط وخبرة في التعاون مع شركات عالمية كبرى. وشدد على أن هذا الصندوق يملك حصصاً في شركات ألمانية كبيرة مثل بنك Deutsche Bank وشركة Volkswagen لصناعة السيارات.

نظم المعلومات المحاسبية

نظم المعلومات المحاسبية نظم المعلومات المُحاسبية (بالإنجليزية: Accounting Information Systems)، وتعرف اختصاراً بالحروف (AIS)، وهي نظم تتحمل مسؤولية توفير تقارير إحصائية ومالية تساعد في عملية اتخاذ القرارات ذات الطبيعة الإدارية، سواءً داخل المنشأة أو مع المكوّنات الخارجية التي تتعامل معها، مثل المستثمرين والدائنين، وتعرف نظم المعلومات المحاسبية بأنها أنظمة مسؤولة عن التقارير المالية الخاصة بأطراف العمل سواءً الخارجية أو الداخلية.

من التعريفات الأخرى لنظم المعلومات المحاسبيّة هي نظم تعالج البيانات الخاصة بالمُعاملات المالية؛ بهدف توفير المعلومات إلى الأقسام المعنية بها، وتختلف أنواع هذه النُظم نتيجةً للعديد من العوامل، مثل حجم الأعمال، وطبيعة النشاط التجاريّ، وكمية البيانات، وغيرها من العوامل الأُخرى.

خصائص نظم المعلومات المحاسبية:

تتميز نظم المعلومات المحاسبية بمجموعةٍ من الخصائص، وهي:

- الاهتمام بتحقيق السرعة والدقّة العالية جداً أثناء تنفيذ المعالجة الخاصة بالبيانات المالية.
- تزويد الإدارة بالمعلومات الضرورية في الوقت المناسب؛ من أجل اتخاذ القرارات المتعلقة بالاختيار بين مجموعة من البدائل المتوفرة.
- توفير المعلومات المناسبة للإدارة؛ من أجل تنفيذ الرقابة والتقييم على كافة النشاطات الاقتصاديّة الخاصة بالمنشأة.
- تقديم المساعدة للإدارة أثناء تنفيذها وظيفة تخطيط الأعمال المستقبلية للمنشأة، سواءً أكانت طويلة، أم متوسطة، أم قصيرة الأجل.
- التميز بالحركة المستمرة؛ بهدف إنجاز المهام وتحقيق الأهداف.
- توفير درجة كافية من المرونة في هذه النظم؛ ممّا يساهم بتطويرها والتعديل عليها لتواكب الحاجات والتغيرات المتتالية.
- يعتمد تصميم هذه النظم على تقديم خَدمات للحاجات والمهام الإدارية المتنوّعة، وتظهر أهمية هذا الشيء في الوظائف الإدارية، مثل: اتخاذ القرارات، والرقابة، والتخطيط، والتنسيق بين الأقسام التنظيمية؛ بهدف الوصول إلى أكبر كميةٍ من النفع.

مرر وادفع

المدفوعات المحلية والدولية في أقل من ثانية
بسرعة وسهولة وأمان

بطاقات خصم وائتمان بتقنية "دون لمس" من البنك التجاري

للمزيد يرجى زيارة، www.cbq.qa

البنك التجاري

كل شيء يمكن تحقيقه

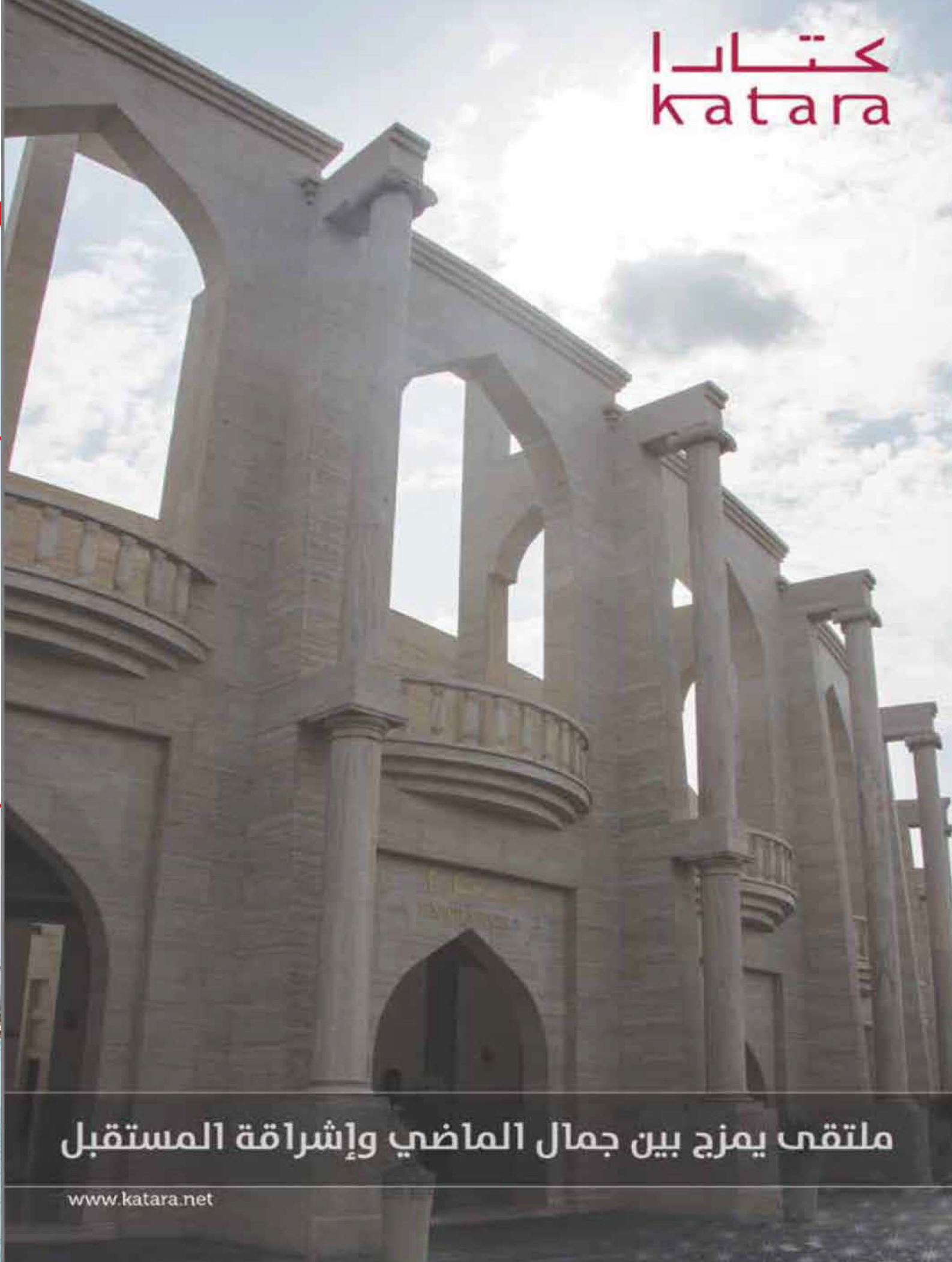
كتارا
katara
ملتقى يمزج بين جمال الماضي وإشراقة المستقبل
www.katara.net